

تصريح صحفي 12 نوفمبر 2009 للنشر المباشر

مؤتمر عالي المستوى بشأن القرن الإفريقي يدعو الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي إلى تقوية وتعزيز المجتمع المدني باعتباره وسيلة ملحة لفتح الطريق أمام سلام إقليمي شامل ومتناسك.

بروكسل: دعا المؤتمر الدولي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في القرن الإفريقي المنعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل ، دعا الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي إلى تقوية دور اللاعبين السياسيين من المجتمع المدني لاسيما الأحزاب السياسية باعتبار ذلك مقاربة لوضع حد للأزمة الإنسانية في الإقليم والاهتمام برعاية الانتقال نحو الديمقراطية.

وقد حضر المؤتمر الذي نظّمته مستشارية السياسات الخارجية الأوروبية والذي التّم في العاصمة البلجيكية واستغرق يومين (التاسع والعاشر من نوفمبر الجاري 2009) ممثلين من مستويات عليا من المجتمع المدني الأترتي ولجنة الإتحاد الأوروبي وأعضاء من دول الإتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى الأكاديميين وممثلي المنظمات الغربية غير الحكومية والسفراء الأفارقة .

وقالت السيدة مريام فان ريسن رئيس مستشارية السياسات الخارجية الأوروبية " إن المنطقة بحاجة إلى المجتمع الدولي كي يجترح طريقة شاملة ومتناسكة لإيجاد السبل الكفيلة بوضع حد للمعاناة الإنسانية الفظيعة والأزمة السياسية في القرن الإفريقي " و " أن الإستراتيجية الأحادية من قبل الدول قد بائت بالفشل الذريع بينما تتفاقم الأوضاع وتتأزم كما هو الحال في القرن الإفريقي " .

وأضافت السيدة فان ريسن بأن أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق السلام والإستقرار في المنطقة هو التنفيذ غير المشروط للقرار النهائي والملزم الذي صدر عن لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا و إرتريا .

وقد تناول المؤتمر بالنقاش سلسلة واسعة من القضايا والمواضيع بدءا بانتهاكات حقوق الإنسان في إرتريا التي تمثل أشد الأنظمة الديكتاتورية اضطهادا على مستوى العالم ، بالإضافة إلى مشكلة الجفاف والمجاعة في الصومال وأزمة اللجوء في القرن الإفريقي.

وذكر السيد كجيل ماغني بونديك رئيس الوزراء النرويجي السابق ورئيس مركز اوسلو للسلام وحقوق الإنسان " إن المؤتمر أتاح منبرا إستثنائيا للتفكير والتناظر بجمعه للسياسيين والعلماء والنشطاء من الجنوب والشمال على صعيد واحد، وأعاد السيد بونديك التأكيد على التركيز على حقوق الإنسان كما دعا إلى اتخاذ مقاربة واضحة ومباشرة إزاء دول القرن الإفريقي بالتوائم مع التحليل العميق للقرن الإفريقي باعتباره بؤرة للأمن الإقليمي.

وقد حظي التقرير الذي أعده مركز اوسلو للسلام وحقوق الإنسان (النضال المتواصل من أجل الحرية في إرتريا) بالثناء، ويعتبر تقرير مركز اوسلو رؤية تحليلية للطبيعة الإستبدادية للنظام الأترتي كما يحث التقرير المجتمع الدولي على محاسبة الحكومة الأترتية على الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الإترتي.

وكرر أعضاء منظمات المجتمع الإرتري دعوتهم للإتحاد الأوربي بإعادة التفكير بشأن ارتباطه بالنظام الإرتري.

وقال السيد عبد الرحمن السيد من منظمة مواطنون من أجل الحقوق الديمقراطية في إرتريا " إننا ممتنون للعمل الدؤوب الذي أبداه الإتحاد الأوربي لتخفيف حدة الفقر في إرتريا، غير أن علينا الإذعان للحقيقة الماثلة وهي أن دبلوماسية التروي والهدوء كانت غير ذات أثر على النظام الأرتري طوال السنوات الماضية" وأضاف " إن على الإتحاد الأوربي التأكد من التوزيع (التنفيذ) الصارم للمعونات التنموية بالتوافق مع اتفاقية كوتونو لاسيما البنود المتعلقة منها بحقوق الإنسان من أجل ضمان وصول هذه المعونات التي يتم اقتطاعها من أموال دافعي الضرائب إلى المحتاجين ومنع استخدامها لتقوية عود للنظام الديكتاتوري".

كما حث المؤتمرين الحكومة السويدية ورئاسة الإتحاد الأوربي للضغط على النظام الإرتري لإطلاق سراح الصحفي السويدي داوت اسحق وكل المعتقلين السياسيين.

تم ترجمة هذا البيان من الانجليزية الى العربية من قبل فريق عركوكباي.كوم

Arkokabay.com

لمراجعة النسخة الأصلية انقر على هذا الرابط:-

http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/PR_Horn_conference%2020091112.pdf